

Distr.: General  
14 August 2001  
Arabic  
Original: English

## المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١

١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

### أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المديرية التنفيذية عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2001/10). وأثناء نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة بالمديرية التنفيذية وزملائها الذين قدموا معلومات إضافية.

### الشكل والعرض

٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، استجابة لطلبها في تقارير سابقة، بُذلت محاولة لإدراج نبذة عن تنفيذ ومتابعة توصياتها في الموجز واستُخدمت الجداول والرسوم البيانية على شكل أعمدة ودوائر في الوثيقة كلها لتوضيح وإبراز المسائل الرئيسية. وترحب اللجنة الاستشارية بهذه التحسينات. غير أن اللجنة تذكر بأنها أشارت، في تقريرها عن تقديرات الميزانية لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى أن الموجز يتضمن قدرا كبيرا من التفاصيل التي كان من الممكن شرحها في الجزء الرئيسي من التقرير (DP/FPA/1999/14، الفقرة ٣). كما تحذر اللجنة من طول الموجزات، في سياق استعراض مواءمة عروض ميزانيات الدعم. وبناء عليه، تعيد تأكيد رأيها وتطلب أن يكون الموجز في تقرير الميزانية القادم مختصرا إلى حد كبير لتفادي التكرار غير الضروري وتيسير وضوح التقديرات وفهمها.

٣ - وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن تكون الوثيقة أقل إطناباً وأكثر تحديداً في المسائل التي تتعلق بتقديرات الميزانية. وعلى سبيل المثال، تورد الوثيقة إشارات عديدة إلى "إعادة تنسيق وحدات المقر"، كأساس للتغييرات وإعادة التصنيف التي شهدتها رتب الموظفين. ولا تتضح من العرض طبيعة ونطاق إعادة التنسيق الوظيفي هذه. كما تورد الوثيقة إشارات إلى الإدارة القائمة على النتائج دون أن تحدد الأنشطة التي يتوقع منها أن تحقق النتائج، أي ما إذا كانت المناقشة تشير إلى الإدارة القائمة على النتائج في مجال البرامج و/أو في مجال خدمات الدعم.

#### ملاحظات عامة

٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أهداف عملية تخطيط قوة العمل في المقر فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في هيكل مقر صندوق السكان والتي "يتوقع أن يكون لها أثر كبير على الكيفية التي سيعمل بها صندوق السكان مستقبلاً" (DP/FPA/2001/10، الفقرات ٦٨-٧٠).

٥ - وكما أشير إليه في الفقرة ٢٨ من وثيقة الميزانية، قرر صندوق السكان إجراء مسح تقييمي للاحتياجات الميدانية في عام ٢٠٠١ يتناول الاحتياجات المحددة في المكاتب الميدانية. ووفقاً للاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها، سيطلب الصندوق إدخال ما قد ينشأ عن هذه الدراسة الميدانية من تنقيحات ضرورية على ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وستقدم تقديرات الميزانية المنقحة لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، بغرض "تضمينها احتياجات المكاتب الميدانية مع إعادة هيكلة المقر المنصوص عليها في مقترحات ميزانية الدعم لفترة السنتين وإيجاد توازن بين مستويات الموظفين والتكاليف في مواقع المقر والميدان. ومن ثم سيوفر المسح معلومات مهمة عن الاحتياجات الناشئة للمكاتب الميدانية وسيشكل بالتالي مرجعاً يمكن الاستناد إليه عند استعراض إعادة التنسيق في المقر" (DP/FPA/2001/10، الفقرة ٢٩).

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٠٥ من وثيقة الميزانية أنه لما كان المسح التقييمي للاحتياجات الميدانية لا يزال قيد الإعداد أثناء وضع الصيغة النهائية لوثيقة الميزانية، فإنه لم تدرج في مقترح الميزانية أي من نتائج هذه الدراسة الميدانية. وبعد الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الدراسة الميدانية لمكاتب نموذجية مختارة هي قيد الإنجاز وستكون النتائج والتوصيات جاهزة في بداية آب/أغسطس ٢٠٠١. وأُبلغت اللجنة بأنه ما إن تعرف نتائج الدراسة، حتى يتم "البت" في الوظائف التي تتم إعادة تنسيقها في المقر إما باعتبارها وظائف ملائمة أو غير ملائمة أو في حاجة إلى تعديل، كما ستسفر العملية أيضاً عن اعتماد

استراتيجية لتطوير الموارد البشرية لضمان تخطيط الخلافة، ولا سيما اعتبارا لعدد الموظفين الذين سيتقاعدون في عام ٢٠٠٢. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقدم الصندوق إلى المجلس التنفيذي عن طريق اللجنة الاستشارية تقريرا عن تنفيذ استراتيجية لتطوير الموارد البشرية، قبل اعتمادها، وذلك في إطار التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد أعدت في سياق إعادة تنسيق الهيكل في المقر والتي أنجزت تحت إشراف المديرية التنفيذية السابقة. وأجريت تغييرات في الهيكل التنظيمي للصندوق في المقر نتيجة للمرحلتين الأولى والثانية من عملية تخطيط قوة العمل. وقد استعرضت المرحلة الأولى التي شُرع فيها في ١٩٩٨ التوصيفات الوظيفية والوظائف التي يقوم بها موظفو المقر وبعض المكاتب الميدانية. وأعقبها المرحلة الثانية في عام ٢٠٠٠ لتحديد الوظائف الجديدة المطلوبة على صعيدي الميدان والمقر. وأعقبها عملية إعادة هيكلة المقر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠. وفي إطار هيكل المقر الذي أعيد تنسيقه، أنشئت شعبة جديدة للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق تخضع مباشرة لسلطة المديرية التنفيذية، وتشمل أربعة فروع، هي فرع التخطيط الاستراتيجي، وفرع التنسيق، وفرع الإدارة القائمة على النتائج، وفرع التبادل المعرفي (DP/FPA/2001/10) الفقرتان ٧١ و ٧٢). وبناء على طلب اللجنة، قدمت إليها نسخة من تعميم للصندوق، مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بشأن إعادة تنسيق هيكل الصندوق وإجراءاته. وأبلغت اللجنة بأن الوثيقة هي للاستعمال الداخلي للصندوق ولم تقدم إلى المجلس التنفيذي. وأنجز الصندوق الهيكل التنظيمي الجديد غير أنه لن ينجز إعادة التصنيف المقترحة للوظائف إلى أن يصدر المجلس التنفيذي قرارا بشأن المقترحات.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الهيكل التنظيمي الوارد في وثيقة الميزانية أن الوحدات التشغيلية التي تخضع مباشرة لسلطة المديرية التنفيذية تشمل أيضا مكتب الموارد البشرية ومكتب الرقابة والتقييم. وتذكر اللجنة الاستشارية بأنه لتلبية الحاجة إلى تعزيز المساءلة في أواخر ١٩٩٦، أنشأ الصندوق مكتب الرقابة والتقييم، الذي كان في السابق فرع التقييم من شعبة الشؤون التقنية والتقييم، على اعتبار أنه الوحدة التشغيلية الوحيدة التي تخضع مباشرة لسلطة المديرية التنفيذية (DP/FPA/1997/14، الفقرة ٢٠ و DP/FPA/1999/11، الفقرة ٤٠). كما تذكر اللجنة بأن وظيفة نائب المديرية التنفيذية (البرنامج) قد رفعت درجتها من رتبة مد-٢ إلى رتبة الأمين العام المساعد في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، استنادا إلى النطاق والمسؤوليات اللازمة لمساعدة المديرية التنفيذية في المجالات الوظيفية التي تغطيها شعبة التخطيط الاستراتيجي والتنسيق الجديدة (DP/FPA/1997/14، الفقرة ٢٦). وبناء عليه، تحذر

اللجنة التنفيذية من تزايد عدد الوحدات التي تخضع مباشرة لسلطة المديرية التنفيذية. وترى اللجنة أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى وضع يتحول فيه مكتب المديرية التنفيذية إلى وحدة تشغيلية أخرى، على حساب عمل الشعب التشغيلية ووظيفتي التوجيه السياسي العام والإشراف التي تقوم بها المديرية التنفيذية (انظر أيضا الفقرتين ٣٢ و ٣٣ أدناه).

٩ - وتتناول الفقرات من ٣٠ إلى ٣٢ من الوثيقة DP/FPA/2001/10 موضوع ترتيبات برنامج المشورة التقنية التي أقرها المجلس التنفيذي في القرار ١٩/١٩٩٩ لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن ما مجموعه ١٣٧ موظفا شاركوا في أفرقة الخدمات التقنية القطرية وخدمات المشورة التقنية. وتلاحظ اللجنة في الفقرات ٣٢ و ١٠٤ و ١٠٥ أن المسح التقييمي للاحتياجات الميدانية، بالإضافة إلى كونه نقطة مرجعية لاستعراض إعادة التنسيق في المقر والتأكد من صلاحيته، فإنه سيستخدم في إعداد مقترحات بشأن إعادة تنسيق برنامج المشورة التقنية وسيقدم في الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٢ تقرير عن إعادة التنسيق هذه وعن خيارات المساعدة الاستراتيجية والتقنية المقدمة إلى البرامج القطرية للصندوق، استجابة لطلب المجلس التنفيذي. وبناء على طلب اللجنة الاستشارية، قدم لها جدول بعدد الوظائف ورتب وموقع الموظفين المشاركين في أفرقة الخدمات التقنية القطرية وخدمات المشورة التقنية في المقر والمكاتب الإقليمية للوكالات والمنظمات المشاركة (انظر المرفق الأول من هذا التقرير).

١٠ - وتذكر اللجنة بأن تكلفة برنامج المشورة التقنية لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ كان من المقرر تقسيمها استنادا إلى توزيع منقح بمعدل ٧٥ في المائة و ٢٥ في المائة على البرنامج والدعم البرنامجي تباعا، على أساس تقديرات الوقت الفعلي الذي سيخصصه المستشارون والأخصائيون لمهامهم. وفي فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، كان التقسيم بين البرنامج والدعم البرنامجي بمعدل ٦٠ و ٤٠ في المائة (DP/FPA/1999/11، الفقرتان ٤٧ و ٤٨). وتعتقد اللجنة أن الأساس المنطقي لهذا التوزيع غير واضح وينبغي إعادة النظر فيه وتقديم المزيد من التوضيح والشرح لهذا الأساس المنطقي في سياق التقرير المزمع تقديمه إلى المجلس في عام ٢٠٠٢.

### الإيرادات والنفقات

١١ - كما أشير إليه في الفقرة ٥ والجدول ١ من وثيقة الميزانية، يتوقع أن تبلغ إيرادات الموارد في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ما مجموعه ٧٠٢,٥ مليون دولار، بزيادة ١,٣ في المائة، بالمقارنة مع إيرادات الموارد المقررة والمقدرة بمبلغ ٦٩٣,٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، من المتوقع أن تبلغ الموارد العادية

٥٨٠ مليون دولار، وتعكس نقصانا معدله ٦,٦ في المائة، بالمقارنة مع تقديرات الموارد العادية البالغ قدرها ٦٢١ مليون دولار في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات الموارد الأخرى ١٢٢,٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أي بزيادة معدلها ٦٨,٥ في المائة بالمقارنة مع تقديرات الموارد الأخرى في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والبالغ قدرها ٧٢,٧ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن توقعات إيرادات فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من الموارد الأخرى في تقرير المديرية التنفيذية عن التزامات التمويل المتعدد السنوات والمقدم إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/FPA/2001/5، أقل من تلك المدرجة في وثيقة الميزانية وأن المصطلحات المستخدمة في ذلك التقرير لا تتسجم مع المصطلحات المستخدمة في وثيقة الميزانية ومع المصطلحات التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره ٥/٢٠٠٠ بشأن تنقيح النظام المالي لصندوق السكان (انظر مثلا، DP/FPA/2001/5، الفقرة ١١ والجدول ٧).

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الصندوق لن يحقق توقعات الإيرادات المقررة لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. فنظرا لقوة دولار الولايات المتحدة، تبلغ التقديرات الحالية للموارد العادية لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما قدره ٥٣٢,٨ مليون دولار (٢٦٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ و٢٧٠,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اتجاه الإيرادات نحو الانخفاض خلال السنوات الخمس الماضية قد تغير نحو الارتفاع الطفيف في عام ٢٠٠٠، إذ زادت الإيرادات بحوالي ٣,٠ في المائة، بالمقارنة مع الموارد العادية في عام ١٩٩٩، في حين أن الموارد الأخرى زادت بما يربو على ٥٥٠ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، بلغت نسبة الموارد الأخرى، في عام ١٩٩٥، ما يقارب ٥ في المائة من مجموع الموارد المتاحة للصندوق، في حين بلغت نسبة الموارد الأخرى في عام ٢٠٠٠ ما يقارب ٢٩ في المائة من مجموع الموارد المتاحة للصندوق (انظر الوثيقة DP/FPA/2001/5، الجدول ٩ ألف).

١٣ - وفي هذا الصدد، تؤيد اللجنة الاستشارية الرأي المعرب عنه في الفقرة ١٢٣ من الوثيقة DP/FPA/2001/4 (Part II) والقائل بأن "إيرادات الموارد العادية الأدنى من المتوقع في عام ٢٠٠٠، بالمقارنة بالمستوى المتوسط للاحتياجات المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، [تثير] قلقا بالغاً لدى الصندوق". غير أن اللجنة أبلغت بأن انخفاض توقعات الموارد العادية لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إنما يعزى إلى قرار يقضي بالتزام المزيد من الواقعية لأن التوقعات السابقة كانت مفرطة في التفاؤل وأن بذل جهود جديدة في أنشطة جمع التبرعات قد يسفر عن مستوى من الموارد العادية أعلى من المستوى المتوقع حالياً.

١٤ - وكما يتبين من الجدول ١ في الوثيقة DP/FPA/2001/10، تبلغ تقديرات رد تكاليف الخدمات من موارد أخرى في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ما قدره ٢,٥ مليون دولار، أو ما يقارب ٢,١ في المائة من إيرادات الموارد الأخرى، المقدره بمبلغ ١٢٠,٠ مليون دولار. وترى اللجنة الاستشارية أنه على ضوء الانخفاض في الموارد العادية، ينبغي بذل كل جهد لتحميل الموارد الأخرى قسطا مناسباً من تكاليف العمليات ذات الصلة والممولة من هذه الموارد. وتذكر اللجنة بأن المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، قد أيد نسبة ٧,٥ في المائة المعيارية لتسديد تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية المترتبة على تنفيذ الصندوق لأنشطة التمويل المشترك للصناديق الاستثمارية (E/2000/35)، الفقرة (١٩٨). وبعد الاستفسار، زُودت اللجنة بمجدول لمعدلات الاسترداد (انظر المرفق الثاني من هذا التقرير). وتؤكد اللجنة ضرورة رصد كفاية وعدالة هذه المعدلات والتزام الصندوق للحظية لضمان استرداد التكاليف على الوجه المطلوب، وحرصاً على عدم دعم الموارد العادية للأنشطة الممولة من موارد أخرى. وتطلب اللجنة تقديم معلومات عن هذه المعدلات في تقديرات الميزانية المقبلة، بما فيها على وجه الخصوص معدلات استرداد التكاليف التي تحمل على الموارد الأخرى.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧ والجدول ١ أن الصندوق لم يقدم أي تقديرات عن الأرصدة المنقولة من فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ سواء بالنسبة للموارد العادية أو للموارد الأخرى. وتذكر اللجنة أنه في سياق موازنة طريقة عرض ميزانيات الدعم لفترة السنتين للبرنامج الإنمائي ومنظمة اليونيسيف وصندوق السكان، ستكون تقديرات الرصيد الختامي لموارد فترة السنتين المتاحة للإنفاق في فترة السنتين التالية مدرجة في خطة الموارد ومعززة بالشروح الكافية بشأن الافتراضات التي تقوم عليها التوقعات (DP/1999/7، DP/FPA/1999/3، E/ICEF/1999/AB/L.4، الفقرة ٥). وتطلب اللجنة تقديم تقديرات الأرصدة الختامية في وثائق الميزانيات المقبلة.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٦ و ٥٨ من وثيقة الميزانية أنه نتيجة لجهود تخفيض التكاليف، لن تتعدى النفقات الإجمالية لميزانية الدعم في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغ ١٤١,٤ مليون دولار، أي بتخفيض ٨,٠ ملايين دولار تقريباً، أو ٥,٤ في المائة عن الاعتمادات التي تم إقرارها. وبمراعاة تقديرات الإيرادات وتسويات ميزانية الدعم البالغ قدرها ٢٥,٦ مليون دولار، ستبلغ النفقات الصافية لميزانية الدعم في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما قدره ١١٥,٨ مليون دولار، أي بتخفيض ٩,١ في المائة عن الميزانية المعتمدة. وبناء على طلب اللجنة، زُودت بمجدول يبين حالة تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مصنفة حسب فئات الإنفاق (انظر المرفق الثالث من هذا التقرير). وتوصي اللجنة أن يعد

الصندوق في المستقبل تقريراً مرحلياً عن تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين في شكل مماثل للتقرير المرحلي عن تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ الوارد في الوثيقة DP/FPA/1998/12.

## ثانياً - تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١٧ - كما هو مبين في الجدول ١ من وثيقة الميزانية، تحت باب الإيرادات العادية، فإن مجموع ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يبلغ ١٦٨,٣ مليون دولار (الصافي ١٤٦,٥ مليون دولار)، بالمقارنة مع المبلغ الإجمالي ١٤٩,٤ مليون دولار (الصافي ١٢٧,٤ مليون دولار) الوارد في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتبلغ الإيرادات التقديرية الإجمالية وتسويات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ما مقداره ٢١,٨ مليون دولار (بما في ذلك مبلغ ٤,٤ ملايين دولار لاسترداد ضرائب دخل مفروضة على الموظفين كانت قد قيدت في ميزانية الدعم لفترة السنتين)، بالمقارنة مع الإيرادات التقديرية التي قيدت في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ومقدارها ٢٢ مليون دولار (بما في ذلك ٤ ملايين دولار لاسترداد ضرائب دخل مفروضة على الموظفين كانت قد قيدت في حساب ميزانية الدعم لفترة السنتين) (DP/FPA/2001/10)، الفقرتان ٩ و ١٣ والجدول (١).

١٨ - ويعد الجدول ١ والشكل ألف بمثابة الإطار لاستخدام الموارد المخصصة للبرامج، والدعم البرنامجي وتنظيم وإدارة المنظمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نسبة مجموع الدعم البرنامجي إلى الاستخدام المخطط للموارد استمرت في الزيادة خلال فترتي السنتين الأخيرتين، مع توقع زيادة حادة نسبتها ١٦,٤ في المائة بين فترتي السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ومما يثير القلق بشكل خاص ما طرأ على الدعم البرنامجي بالمقر خلال فترتي السنتين من زيادة بنسبة ٣٥ في المائة (انظر DP/FPA/2001/10، الجدول (١)). وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن نسبة الموارد المخصصة لإدارة وتنظيم المنظمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى المبلغ الإجمالي المخطط لاستخدام الموارد خلال الفترة ذاتها تعكس زيادة صغيرة نسبياً (٦,١ في المائة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، بالمقارنة مع ٥,٨ في المائة لفترة السنتين (٢٠٠٠-٢٠٠١)، في حين أن الزيادة المتوقعة لفترتي السنتين تعد أكثر وضوحاً (من ٣٩,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٤٢,٣ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أي بنسبة ٧,١ في المائة) (انظر الجدول (١)).

١٩ - وفيما يتعلق بالاستخدام المخطط للموارد المخصصة للبرامج، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن حصة فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من إجمالي الموارد المخصصة للبرامج (٥١٢,٣ مليون دولار) إلى الإجمالي المخطط لاستخدام الموارد (٦٩٤,٤ مليون دولار) سوف تنقص بنسبة ٧٣,٨ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بالمقارنة مع ٧٦,٧ في المائة بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي ضوء الموارد العادية، يعتبر النقصان في الحصة النسبية من الموارد المخصصة للبرامج أكثر وضوحاً، من ٤٥٥,٤ مليون دولار، أي بنسبة ٧٤,٣ في المائة، من الاستخدام المخطط للموارد العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٣٩٣,٤ مليون دولار، أي بنسبة ٦٨,٨ في المائة، من إجمالي الاستخدام المخطط للموارد العادية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أو بنقصان بنسبة ١٣,٦ في المائة. وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء هذا الاتجاه وتشاطر ما ذهب إليه من قول بأن "الموارد العامة هي حجر الأساس للعمليات البرنامجية للصندوق، وإنها جوهرية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف لعمل الصندوق" (DP/FPA/2001/5، الفقرة ٢٢).

٢٠ - كما أن زيادات الحجم التي ستطرأ على صافي ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تبلغ ٥,٤ ملايين دولار وهي موجزة في الجدول ٢ من وثيقة الميزانية. وتحتوي الفقرات من ٤٢ إلى ٤٥ من الوثيقة DP/FPA/2001/10 على مناقشة للاقتراحات الرئيسية المقدمة من المديرية التنفيذية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتشمل التغييرات الصافية المقترح إدخالها على الاحتياجات من الوظائف بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إنشاء ثماني وظائف جديدة من الفئة الفنية (٦ وظائف بالمقر ووظيفتان بالميدان) وإلغاء ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة بالمقر، مما يفضي إلى زيادة صافية تعادل وظيفتين، من ١٠١٨ وظيفة ثابتة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ١٠٢٠ وظيفة مقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتعكس الزيادة المقترحة بمقدار وظيفتين في الفئة الفنية بالميدان النقل المقترح لوظيفتين من هذه الفئة من المقر إلى الميدان (انظر DP/FPA/2001/10، الفقرتان ٦٦ و ١٠٥ والجدولان ٤ و ٥).

٢١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان طلب مبلغ مليوني دولار تحت باب ميزانية الدعم لتغطية تكاليف إنهاء خدمات بعض الموظفين، وذلك ضمن إطار مهمة انتقالية في استراتيجية تنمية الموارد البشرية. ولدى الاستفسار أبلغت اللجنة بأن حوالي ٤٠ من الموظفين سوف ينهون خدماتهم خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك أبلغت اللجنة بأن من المفترض حدوث شغور في التقديرات نسبته ٦ في المائة. وفي ضوء المعلومات التي قدمت، تشك اللجنة في المبرر المنطقي لطلب مليوني دولار لعمليات إنهاء الخدمة بالتراضي. ولدى الاستفسار أبلغت بأن المبالغ التي أنفقت على

عمليات إنهاء الخدمة بالتراضي (لم تكن هناك عمليات لإنهاء الخدمة بدون تراضي) في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ لموظفين معينين دولياً وموظفين محليين بلغت ٥,٠ ملايين دولار و ٣,٠ ملايين دولار، على التوالي.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٢٣ و ٧٤ من وثيقة الميزانية أن المديرية التنفيذية تقترح نقل وظيفتين من الفئة الفنية من ملاك موظفي المشاريع تحت بند وحدة إدارة السلع (CMU)، التي أنشئت في عام ٢٠٠٠، إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وفي هذا الصدد قدمت إلى اللجنة، بناء على طلبها، معلومات عن موظفي المشاريع بالمقر الممولين من مصادر أخرى، مع بيان مصدر التمويل والمبالغ المستردة مقابل تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي والدعم الإداري (انظر المرفق الرابع لهذا التقرير).

٢٣ - وتشعر اللجنة بالقلق إزاء معدل زيادة وظائف المشاريع بالمقر بما يصحبها من تكاليف في مجال السكن وتكاليف أخرى لا يجري تسديدها باستخدام موارد أخرى. لذلك فإنه فيما يتعلق بوثائق الميزانيات المقبلة تطلب اللجنة ضرورة بيان جميع وظائف المقر، سواء أكانت ممولة من المصادر العادية أو من أي مصدر آخر، مع بيان مبررات إنشائها.

٢٤ - وفضلاً عن ذلك ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إعادة النظر في طبيعة الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها بالمقر على يدي موظفي المشاريع الممولين من مصادر أخرى، لتحديد المشاريع التي يمكن إنجازها على الصعيد القطري والمشاريع التي يمكن إنجازها من قبل شركاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة.

#### إعادة التصنيف

٢٥ - كما ذكر في الفقرتين ٤٤ و ٤٥ من وثيقة الميزانية، فإن المديرية التنفيذية تقترح إعادة تصنيف ٦٦ وظيفة بالمقر خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتشمل هذه العمليات رفع درجة ٥٦ وظيفة (٢٤ من الفئة الفنية و ٣٢ من فئة الخدمات العامة) وخفض درجة ١٠ وظائف (٦ من الفئة الفنية و ٤ من فئة الخدمات العامة). وتبين الفقرة ٤٣ والجدول ٢ من الوثيقة (DP/FPA/2001/10) أن تكلفة إعادة التصنيف المقترحة لوظائف المقر، من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة معاً، تبلغ ١,١ مليون دولار. وتصنف الفقرات من ٧٢ إلى ٩٤ من الوثيقة DP/FPA/2001/10 اقتراحات إعادة التصنيف حسب الوحدات التنظيمية للصندوق. ويبين المرفق الخامس لهذا التقرير عملية إعادة تصنيف وظائف المقر المقترحة برفع الدرجة وخفضها.

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن رفع درجة ٢٤ وظيفة من الفئة الفنية بالمقر "يعكس... توجه المنظمة المتمثل في القيام بدور استراتيجي أكبر في تنفيذ ولايتها، وإحداث هيكل إداري أفضل وإطار متوازي تدريجياً للترقي والتطوير الوظيفيين. كما صنف ٣٢ وظيفة دعم في رتبة أعلى... وقد نجم ذلك جزئياً عن تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات" (DP/FPA/2001/10، الفقرة ٩٨). وتلاحظ اللجنة من الجدول ٤ أنه بالرغم من أن عدد الوظائف المقترحة بالمقر خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لا يزال كما هو، وكذلك الحال بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، أي في حدود ٢٤٢ وظيفة (١٠٧ وظائف تحت بند الدعم البرنامجي و ١٣٥ وظيفة تحت بند الإدارة والتنظيم)، فإن عملية إعادة التصنيف أدت إلى رفع درجة ٢٣ في المائة من وظائف المقر. وتلاحظ اللجنة حدوث "تدرج" وظيفي كبير في الاقتراحات المتعلقة بملاك الموظفين لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويتجلى ذلك من التغييرات الصافية التي اقترح إدخالها على رتب الوظائف الفنية بالنسبة للفترة ذاتها بمعدات وظيفية أعلى بالنسبة لكل وحدة تنظيمية بالمقر، كما هو مبين في الجدول ٥ من الوثيقة DP/FPA/2001/10.

٢٧ - وناقشت اللجنة الاستشارية هذه التغييرات مع المديرية التنفيذية وممثليها. وترى اللجنة أن النهج الذي اعتمد فيما يتعلق بتغييرات الموظفين (الوظائف الجديدة وعمليات إعادة التصنيف) بالمقر فُهم مشكوك في سلامته. فقد جاء في الفقرة ١٠٢ أن الميدان هو الشغل الأول والأكثر أهمية لدى الإدارة وبالتالي ترى اللجنة أنه كان ينبغي إعطاء الأولوية لإنجاز الدراسة الاستقصائية لتقييم الاحتياجات الميدانية؛ لأن هذا الإنجاز كان سيحدد طبيعة ومستوى الإدارة والقيادة الذي يتعين على المقر توفيره. وعلاوة على ذلك ترى اللجنة أن إعادة تصنيف وظائف الفئة الفنية ووظائف الدعم كان ينبغي اقتراحها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في شكل تغيير يدخل على طبيعة المهام التي يلزم إنجازها. وهذا الاحتياج لم يبين بوضوح في وثيقة الميزانية.

٢٨ - وأبلغت المديرية التنفيذية اللجنة الاستشارية بأن إعادة تصنيف الوظائف ستتناسب ودور الموظفين بالمقر على صعيد الاستراتيجية والدعوة والإدارة. وإن الهدف الأساسي من العملية كلها، وفقاً لما ذكرته المديرية التنفيذية، هو تحديث المهام والهيكل التنظيمي معاً، كي يتسنى بذلك بيان التغييرات التي أضفي عليها طابع مؤسسي، مثل تفويض السلطة للمكاتب الميدانية، وإنشاء برنامج الاستشارة التقنية المشترك بين الوكالات على الصعيد الإقليمي، واعتماد النهج الإداري القائم على النتائج، وإنشاء الشعبة الجديدة للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق على صعيد المقر وإدخال الحاسوب في عمل البرنامج. وترى اللجنة الاستشارية أن هذه المهام لا تتطلب إعادة تصنيف واسعة النطاق التي اقترحت في الفئة الفنية وفئة

الخدمات العامة بالمقر؛ وأن فرص التطوير المهني والترقي المتاحة للموظفين تعتبر من مسائل إدارة موارد الموظفين التي لا يجوز عادة معالجتها بإعادة تصنيف الوظائف. فالحاصل أن إعادة تصنيف الوظائف بهذا الشكل الواسع النطاق من شأنها فعلاً أن تزيل الضغط في الرتب الدنيا ولكنها ستؤدي، خلال بضع سنين، إلى اختناقات جديدة في الرتب العليا. والطريقة المناسبة، من منظور الموارد البشرية، هي معالجة مسائل التطوير المهني والتوظيف الفعلي والتخطيط الوظيفي والتصرف في الشواغر وإدارة عمليات الانتقال والتقاعد لا إعادة تصنيف الوظائف بهذا الأسلوب غير الفعال والمشتت والمتقطع.

٢٩ - وكما ذكر في الفقرة ١٠٢ فإن التفويض الميداني حدث منذ عهد قريب. وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أنه بالنظر إلى المسح التقييمي للاحتياجات الميدانية فإن الاقتراحات المتعلقة بالمكاتب الميدانية لا تتعدى مستوى المحافظة على الوضع الراهن (DP/FPA/2001/10)، الفقرات ٢٨ - ٢٩ و ١٠١ - ١١١ والجدولان ١ و ٢). لذلك توصي اللجنة بإجراء استعراض تام لدور الشعب الجغرافية بالمقر وشعبة الدعم التقني في سياق عملية مسح الاحتياجات الميدانية، وباستكشاف المزيد من الوسائل لنقل السلطات المتعلقة بالمهام من المقر إلى الميدان.

٣٠ - ولهذا الأسباب توصي اللجنة الاستشارية المجلس التنفيذي بألا يوافق في الوقت الراهن على طلب المديرية التنفيذية المتعلق بإدخال تغييرات في ملاك الموظفين فيما يتعلق بعدد الوظائف ورتب الدرجات بالمقر لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، على نحو ما طلب في الوثيقة DP/FPA/2001/10. وترى اللجنة أن الاحتياجات من الموظفين بمقر الصندوق ينبغي تلبيتها في عام ٢٠٠٢ بما لا يتجاوز الموارد المعتمدة في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وإعادة توزيع الوظائف، حسب الاقتضاء.

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن يعاد النظر في إعادة تصنيف وظائف المقر والطلب المتعلق بزيادة وظائف المقر في سياق عملية مسح الاحتياجات الميدانية، وبأن تقوم المديرية التنفيذية بتقديم هذه الدراسة في سياق ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حسبما ذكر في الفقرة ٥ أعلاه، مع مراعاة الآراء التي أبدتها اللجنة في هذا التقرير.

#### المراجعة الداخلية للحسابات

٣٢ - تناول الفقرتان ١١٢ و ١١٣ مسألة المراجعة الداخلية للحسابات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق بالغ أنه "في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، لم يتمكن صندوق السكان

من التنفيذ الكامل للتوسيع المقرر لقسم مراجعة الحسابات وذلك أساساً بسبب قلة الموارد“. وتحذر اللجنة بأنه ينبغي في أي عملية أن تمنح الأولوية لمهمتي مراجعة الحسابات والمراقبة بصرف النظر عن القيود المفروضة على الموارد. بل إن اللجنة ترى أن مراجعة الحسابات بشكل واف بالغرض تصبح ضرورية في أوقات ندرة الموارد من أجل استخدام ما هو متاح منها على نحو سليم. ومن رأيها أن تخفيض موارد مراجعة الحسابات في مثل هذه الحالة مسألة غير سليمة. فعلى سبيل المثال كان معروضا على اللجنة الوثيقة DP/FPA/2001/8، بشأن أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠. فهذا التقرير يعطي صورة قائمة للغاية لما وصفه من عدم دقة في عملية مراجعة حسابات الصندوق بالمقر والميدان معا ومن ضعف في المراجعة الداخلية والامتثال والتنظيم الإداري للمكاتب القطرية. يقول التقرير ”وفي عام ٢٠٠٠، تبين أن ما يقل عن نصف المكاتب التي خضعت حساباتها للمراجعة يتمتع بمستوى مرض من الضوابط الداخلية في حين اعتبر ٥٥ في المائة من هذه المكاتب دون المستوى المقبول“ (DP/FPA/2001/8، الفقرة ٣٤).

٣٣ - وتذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٠/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وافقت على جميع التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وأيدت الملاحظات والتوصيات التي أصدرتها اللجنة الاستشارية في تقريرها المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (A/55/487). وقام مجلس مراجعي الحسابات بخصر نطاق رأيه ولم توافق الجمعية العامة على البيانات المالية والحسابات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان حتى دورتها الخامسة والخمسين المستأنفة (انظر A/55/487، الفقرات ٩ و ١٠ و ٢٩ و ٣٠). لذلك توصي اللجنة بأن يتم، على سبيل الأولوية، إعداد مقترحات، دون مزيد من التأخير، تدعو إلى إعادة تنظيم مهمتي مراجعة الحسابات والمراجعة الداخلية للصندوق، حسب ما دعي إليه في قرار مجلس الإدارة ٣٦/٩١. وينبغي في هذه المقترحات أن تشمل الترتيبات المتعلقة بالمقر والميدان معا. وستقوم اللجنة بإبداء المزيد من الملاحظات والتوصيات بمجرد استلام هذه المقترحات من المديرية التنفيذية. وعلاوة على ذلك توصي اللجنة بأنه ينبغي عدم المساس بالموارد المتعلقة بمراجعة الحسابات والمراجعة الداخلية بمجرد إقرارها من جانب المجلس التنفيذي، على أساس توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

## أماكن العمل بالمقر

٣٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مصروفات التشغيل قدرت بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار، أي بزيادة تبلغ نسبتها ٥٨,١٠ في المائة، بالمقارنة مع نفقات التشغيل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ التي بلغت ٤,١ ملايين دولار، ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى آثار الزيادة المقترحة في الحيز المكاني للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والترتيبات المتعلقة بإيجار أماكن عمل لمقر الصندوق (DP/FPA/2001/10، الفقرة ١٦١ والجدول ٢)، وبين الجدول ٢ من وثيقة الميزانية أن هنالك مبلغ ١,٦ مليون دولار طلب لأماكن إضافية في المقر. وأبلغت اللجنة بأنه يلزم توفير حيز إضافي للمكاتب تبلغ مساحته قرابة ١٠.٠٠٠ قدم مربع لاستيعاب موظفي المشاريع بالمقر وصغار موظفي الفئة الفنية الممولين من مصادر أخرى وقسم مراجعة الحسابات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وكل هؤلاء يوجدون حالياً في مكاتب تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك يلزم توفير حيز مكاني إضافي للمكاتب تبلغ مساحته ١٦٤ ٨ قدماً مربعاً داخل مبنى يوجد بالقرب من مقر الصندوق لفترة ستة أشهر خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، لإيواء موظفي عملية إصلاح المباني التي شرع فيها حالياً (DP/FPA/2001/10، الفقرتان ١١٩ و ١٢٠).

## التشغيل الآلي للمكاتب وتكنولوجيا المعلومات

٣٥ - تناقش الفقرات من ١٢٥ إلى ١٣٦ والجدول ٦ من الوثيقة DP/FPA/2001/10، ما للصندوق من أنشطة وخطط في مجال التشغيل الآلي للمكاتب وتكنولوجيا المعلومات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المتعلقة بأعمال الصيانة المتكررة وتطوير النظم الرئيسية تقدر بمبلغ ١٠,٣ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بالمقارنة مع مبلغ ٥,٢ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، يقترح الصندوق تعزيز هيكله الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمقر والمكاتب الميدانية معاً، مما يؤدي إلى التشجيع على تكنولوجيا المعلومات القائمة على شبكة الإنترنت داخل الصندوق ولدى السكان ككل. وحدد الصندوق هدفاً يتمثل في ربط جميع مكاتب الصندوق ومقره بحلول نهاية فترة السنتين المقبلة. وترحب اللجنة بالأولوية التي منحت لهذه الأداة من أجل تشغيل الصندوق وإدارة عملياته.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في إطار الترتيبات الحالية للصندوق المتعلقة باقتسام الخدمات الإدارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن نظام المعلومات الإدارية المتكامل الخاص بالأمم المتحدة لا يزال يستخدم في العمليات الإدارية والمالية؛ بيد أن هذا النظام لا يفي تماماً باحتياجات الصندوق، خاصة في مجال رصد البرامج وإدارتها ومسائل البرمجة

القائمة على النتائج. وكما ذكر في الفقرات ١٢٨-١٣٠، فإن برنامج الأمم المتحدة للسكان سيفي باحتياجاته في مجال نظم المعلومات اللازمة للأنشطة البرنامجية بتصميم نظام جديد لإدارة الموارد. ولقد قدرت التكاليف الكاملة لهذا المشروع بمبلغ ٥,٥ ملايين دولار على مدى فترتي سنتين. وبدأ استحداث هذا النظام في عام ٢٠٠١ ومن المخطط إنجازه في حوالي ٣,٥ سنوات. وأبلغت اللجنة بأن النظام الجديد لإدارة الموارد، الذي من المتوقع أن يكون نظاما متكاملًا، يحقق التكامل بين الجوانب المالية والبرنامجية معًا، سيتم تركيبه بالمقر وفي المكاتب الميدانية وأنه خصص لهذا الغرض مبلغ ٢,٦ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وستحدد التكلفة الفعلية لاستحداث هذا النظام بعد إنجاز احتياجات النظم ومرحلة التصميم.